Cour Pénale Internationale

International Criminal Court

Assemblée des États Parties

Assembly of States Parties

إعلان عن وظيفة شاغرة

المسمى الوظيفي: مدعٍ عام (بمرتبة تعادل وكيل الأمين العام)

الموعد النهائي لتقديم الطلبات 31 كانون الثاني/يناير 2027

الوحدة التنظيمية:	مكتب المدعي العام
مكان العمل:	لاهاي، هولندا
نوع التعيين:	تعيين محدد المدة
مدة العقد:	تسع سنوات، ما لم تقرر الجمعية العامة مدة أقصر عند الانتخاب(1)

إشعار خاص

منصب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية شاغر حالياً. وقد بدأ مكتب جمعية الدول الأطراف، عملاً بالولاية الموكلة إلى الجمعية بموجب المادة 112 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (نظام روما الأساسي)، إجراءً يتسم بالشفافية والشمولية لانتخاب المدعي العام المقبل. ويسعى المكتب إلى جذب المرشحين الأكثر تأهيلاً لشغل منصب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية. وتحدد الفقرة 3 من المادة 42 من نظام روما الأساسي المعايير الرئيسية التي يجب أن يستوفيها المرشحون لهذا المنصب.

وتتوفر تفاصيل الإجراء الذي اعتمده المكتب لانتخاب المدعي العام الرابع على الموقع الإلكتروني للجمعية.

وترد تفاصيل إجراءات الترشح في نهاية هذا الإعلان عن الشاغر. ويُطلب من المتقدمين الالتزام بهذه الإجراءات عند الترشح. **أما المتقدمون الذين لا يلتزمون بها، فسيتم استبعاد طلباتهم من أي نظر لاحق.**

ووفقاً لنظام روما الأساسي، تهدف المحكمة الجنائية الدولية إلى تحقيق التمثيل العادل للنساء والرجال في جميع المناصب، وتمثيل النظم القانونية الرئيسية في العالم في المناصب القانونية، والتمثيل الجغرافي العادل في المناصب ضمن الفئة الفنية.

المنظمة

المحكمة الجنائية الدولية (المحكمة)، وهي مؤسسة دولية مستقلة يخضع عملها لنظام روما الأساسي، هي أول محكمة جنائية دولية دائمة قائمة على أساس معاهدة، أُنشئت للمساعدة في إنهاء إفلات مرتكبي أخطر الجرائم التي تهم المجتمع الدولي من العقاب. ويقع مقرها في لاهاي، هولندا.

(1) بموجب المادة 42 من نظام روما، "يتولى المدعي العام ونوابه مناصبهم لمدة تسع سنوات ما لم يتقرر لهم وقت انتخابهم مدة أقصر، العام ونوابه مناصبهم لمدة تسع سنوات ما لم يتقرر لهم وقت انتخابهم مدة أقصر، ولا يجوز إعادة انتخابهم."

مكتب المدّعي العامّ

يُعد مكتب المدّعي العامّ (المكتب) أحد الأجهزة الأربعة الرئيسية للمحكمة الجنائية الدولية. وهو جهاز مستقل مسؤول عن دراسة الحالات التي تدخل في نطاق اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، والتي يبدو أنها تنطوي على ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، وجريمة العدوان، وعن إجراء التحقيقات والملاحقات القضائية ضد الأفراد الذين توجد أسباب معقولة للاعتقاد بأنهم يتحملون المسؤولية الأكبر عن تلك الجرائم.

المدّعي العامّ

المدّعي العامّ، الذي يرأس مكتب المدعي العام، هو أحد المسؤولين الثلاثة الرئيسيين في المحكمة الجنائية الدولية. وعملاً بالفقرة 3 من المادة 42 من نظام روما الأساسي، يجب أن يكون المدعي العام من ذوي أخلاق رفيعة وكفاءة عالية. ويجب أن تتوافر لديه خبرة عملية واسعة في مجال الادعاء أو المحاكمة في القضايا الجنائية. ويكون من ذوي معرفة ممتازة وطلاقة في لغة واحدة على الأقل من لغات العمل في المحكمة (الأنكليزية والفرنسية). ولا يجوز للمدّعي العامّ أن يلتمس أية تعليمات من أي مصدر خارجي، مثل حكومة أمنظمة دولية أو غير ذلك، ولا يجوز له أن يعمل بموجب أي من هذه التعليمات.

يعمل المدعي العام، بمساعدة نائبين له، بدوام كامل، ويكون مسؤولاً عن تلقي الإحالات وأي معلومات مؤكدة بشأن الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، وعن فحصها، وإجراء التحقيقات والملاحقات القضائية. ويكون له أو لها السلطة الكاملة على إدارة شؤون مكتب المدعي العام، بما في ذلك الموظفون والمرافق والموارد الأخرى التابعة له. ولا يجوز للمدعي العام الانخراط في أي نشاط من شأنه أن يتعارض مع مهامه في مجال المقاضاة أو أن يؤثر على الثقة في استقلاليته. كما لا يجوز له أو لها ممارسة أي مهنة أخرى ذات طابع مهني.

وبموجب نظام روما الأساسي، يتعيّن على المدّعي العامّ، عند أداء مهامه، ما يلي:

(أ) إثباتا للحقيقة، توسيع نطاق التحقيق ليشمل جميع الوقائع والأدلة المتصلة بتقدير ما إذا كانت هناك مسؤولية جنائية بموجب هذا النظام الأساسي، وعليه، وهو يفعل ذلك، أن يحقق في ظروف التجريم والتبرئة على حد سواء؛

(ب) اتخاذ التدابير المناسبة لضمان فعالية التحقيق في الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة والمقاضاة عليها، ويحترم، وهو يفعل ذلك، مصالح المجني عليهم والشهود

وظروفهم الشخصية، بما في ذلك السن، ونوع الجنس على النحو المعرّف في الفقرة 3 من المادة 7، والصحة، ويأخذ في الاعتبار طبيعة الجريمة، وبخاصة عندما تنطوي الجريمة على عنف جنسي أو عنف بين الجنسين أو عنف ضد الأطفال؛

(ج) يحترم احتراما كاملا حقوق الأشخاص الناشئة بموجب هذا النظام الأساسي.

المهامّ والمسؤوليات

تتمثل المهام الرئيسية للمدعي العام في توفير قيادة استراتيجية وفعالة متميزة لمكتب المدعي العام وضمان سير جميع أعمال المكتب بكفاءة، وفقاً للمتطلبات ذات الصلة بنظام روما الأساسي. وسيكون التركيز الأساسي للوظيفة هو قيادة وإدارة تنفيذ التحقيقات الجنائية المعقدة والملاحقات القضائية للجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، بما في ذلك إعداد ملفات القضايا وعرضها وإدارتها لأغراض مراحل الملاحقة القضائية والمحاكمة والاستئناف في عملية العدالة الجنائية.

وإلى جانب ضمان امتثال مكتب المدعي العام للأحكام المعمول بها في نظام روما الأساسي وجميع القواعد واللوائح الأخرى للمحكمة الجنائية الدولية، ستشمل مهام المدعي العام، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- توفير التوجيه الاستراتيجي والإداري الشامل، والتوجيه والقيادة فيما يتعلق بالتحقيقات والملاحقات القضائية للجرائم المعقدة في قواعد جنائية وسياقات جغرافية متنوعة، فضلاً عن وضع السياسات والأولويات ذات الصلة لمكتب المدعي العام؛
- تعيين الموظفين المؤهلين اللازمين لأداء المهام المستقلة لمكتب المدعي العامّ. وعند تعيين موظفيه، يضمن المدعي العام الالتزام بأعلى معايير الكفاءة والكفاءة المهنية والنزاهة، ويجب أن يكون قادراً على أن يكون نموذجاً يحتذى به في الالتزام بالمهنية وأعلى المعايير الأخلاقية للمهنة القانونية؛
- المشاركة في إدارة المحكمة الجنائية الدولية، بصفته أحد مسؤوليها الرئيسيين، وفقاً للأحكام ذات الصلة من نظام روما الأساسي، بما في ذلك التنسيق، حسب الاقتضاء، مع الرئاسة، والمسجل، ومكتب محامي الدفاع العام، وغيرهم، مع الحفاظ على استقلاليته؛
- تمثيل مكتب المدعي العام في العلاقات الخارجية داخل المحكمة الجنائية الدولية وخارجها، بما في ذلك تقديم مشروع الميزانية السنوية إلى جمعية الدول الأطراف، وتقديم تقارير دورية إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن الحالات التي يحيلها إليه؛
- ضمان الاستخدام الأمثل لموارد النيابة العامة، مما يعزز الكفاءة من حيث التكلفة والاقتصاد الإجرائي.

التعليم

شهادة جامعية عليا (درجة الماجستير أو ما يعادلها) في القانون. يجب أن يكون المرشح متخصصاً في القانون الجنائي والإجراءات الجنائية، فضلاً عن امتلاكه معرفة متقدمة بالقانون الدولي العام، بما في ذلك القانون الجنائي المقارن، وقانون حقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي، والقانون الجنائي الدولي. ويجوز قبول شهادة جامعية من المستوى الأول شريطة أن تكون مصحوبة بمزيج مناسب من الخبرة الأكاديمية والمهنية المؤهلة.

يجب أن يمتلك المتقدمون المؤهلات المطلوبة في دولهم للتعيين في أعلى المناصب في النيابة العامة، وخبرة واسعة في مجال القانون المهني ذات صلة بعمل المحكمة. وسيُؤخذ بعين الاعتبار الإلمام بأنظمة قانونية متعددة، ولا سيما القانون العام والقانون المدني، ميزة إضافية.

المؤهلات والخبرة

يجب أن يتمتع المرشح الناجح بخبرة عملية واسعة ومثبتة، لا سيما بصفته مدعياً عاماً، في التحقيقات والمحاكمات والاستئنافات المتعلقة بالقضايا الجنائية المعقدة؛ وسجل حافل بالاستقلالية والحياد والالتزام بتحقيق العدالة والمساءلة وحقوق الإنسان، وضمان

المساواة بين الجنسين؛ وخبرة إدارية وقيادية مثبتة؛ ومعرفة متعمقة بالقانون الجنائي والإجراءات الجنائية الوطنية أو الدولية، والقانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي العام.

ويجب أن يتمتع المرشح أو المرشحة بالكفاءات والمهارات التالية على أعلى مستوى، بما في ذلك خبرة تتسم بتدرج المسؤولية في ممارسة القانون الجنائي، سواء على المستوى الوطني أو الدولي، بما في ذلك خبرة كبيرة في مناصب قيادية عليا في النيابة العامة أو القضاء أو مناصب قيادية قانونية مماثلة:

- **الاحترافية** – معرفة وخبرة واسعة في التحقيق والملاحقة القضائية للجرائم الخطيرة في المحاكم الجنائية المحلية و/أو الدولية، بما في ذلك سجل حافل في إدارة التحقيقات/المحاكمات المعقدة في ضوء معايير الإثبات ذات الصلة في مراحل ما قبل المحاكمة والمحاكمة والاستئناف من عملية العدالة الجنائية؛ وفهم لأهمية الأدلة ومصداقيتها ومقبوليتها، بما في ذلك الأدلة العلمية والإلكترونية والرقمية؛ وخبرة ممتازة في قاعات المحاكم؛ مهارات مفاهيمية وتحليلية ومهارات قوية في حل المشاكل، مع القدرة على تحديد المشاكل واقتراح الحلول؛ مستوى عالٍ من الالتزام والفهم لمختلف مهامّ المدّعي العامّ الدولي مع مراعاة حقوق الضحايا والشهود وغيرهم، فضلاً عن الالتزام بالمحاكمة العادلة والمعاملة العادلة لجميع الأشخاص، بما في ذلك المشتبه بهم والمتهمون؛ الكفاءة والالتزام في الوفاء بالالتزامات، والالتزام بالمواعيد النهائية، وتحقيق النتائج؛ مهارات ممتازة في التعامل مع الآخرين.
- **الحكم/اتخاذ القرار** – الاستقلالية والحياد والحكمة؛ روح المبادرة والخيال والقدرة على الابتكار؛ النشاط واللباقة؛ قدرة مثبتة على تحديد القضايا الرئيسية في المواقف المعقدة والحساسة واتخاذ القرارات المناسبة.
- النزاهة – شخصية ذات أخلاق رفيعة؛ التزام قوي بقيم ومبادئ المحكمة الجنائية الدولية التوجيهية ونزاهة شخصية ومهنية لا تشوبها شائبة؛ احترام التنوع بجميع أشكاله، بما في ذلك النوع الاجتماعي والعرق والدين والجنسية والتوجه الجنسي والإعاقة وما إلى ذلك.
- **الوعي الاستراتيجي** – القدرة على تحديد القضايا الاستراتيجية والفرص والمخاطر، ووضع وتوصيل استراتيجيات وتوجهات وأهداف واسعة النطاق ومقنعة في مجال التحقيق/الملاحقة القضائية المتعلقة بهذه المسائل إلى جميع أصحاب المصلحة؛ والقدرة على تحديد التحديات، ولا سيما تلك الناشئة عن الطبيعة المحددة للمحكمة الجنائية الدولية والمتعلقة بها، والاستجابة لها بفعالية؛ والقدرة المثبتة على توفير التوجيه الاستراتيجي ووضع و/أو مراجعة السياسات والاستراتيجيات التنظيمية.
- **القيادة** – سجلّ حافل ومثبت من الاستقلالية والحياد وحسن التقدير، فضلاً عن مهارات إدارية وتقنية وقانونية وقيادية ممتازة؛ والقدرة على التعامل بفعالية مع القضايا الحساسة والمثيرة للجدل في ظل الضغوط؛ والقدرة المثبتة على وضع أهداف واضحة تتوافق مع الاستراتيجيات المتفق عليها، وإقامة علاقات جيدة وبناء روح الفريق مع موظفي المحكمة الجنائية الدولية ومجموعة واسعة من الأشخاص.
- **الكفاءات المالية** – كفاءات مالية وميزانية راسخة (كما يتضح من الخبرة السابقة في الإدارة الفعالة والكفؤة للأموال).
- **التخطيط والتنظيم** – التميز في التخطيط الناجح مع مهارات إدارية قوية؛ قدرة مثبتة على التخطيط وتحديد الأولويات وضمان هيكل عمل فعال لتعظيم الكفاءة والفعالية وتحقيق الأهداف.

- **التواصل** – مهارات ممتازة في التواصل الشفوي والكتابي والتفاوض، مع قدرة مثبتة على التواصل مع جمهور متنوع وأصحاب المصلحة، والقدرة على إقامة علاقات شخصية فعالة والحفاظ عليها في بيئة متعددة الثقافات والأعراق بحساسية.
- **التكنولوجيا الرقمية** – فهم التحديات والفرص المرتبطة باستراتيجيات إدارة المعلومات المتسقة والفعالة والتكنولوجيات الناشئة، بما في ذلك في إعداد القضايا وإدارتها وإجراء التحقيقات.

معرفة اللغات

يجب أن يتمتع المرشح بمعرفة ممتازة باللغة الإنجليزية أو الفرنسية – وهما لغتا العمل في المحكمة الجنائية الدولية – وأن يتحدث إحداهما بطلاقة. وتُعتبر المعرفة العملية باللغة الأخرى ميزة إضافية. ويُعتبر إتقان لغة رسمية أخرى من لغات المحكمة الجنائية الدولية (العربية، الصينية، الروسية، الإسبانية) ميزة إضافية.

إجراءات التقديم

يُطلب من المتقدمين إرسال طلباتهم عبر البريد الإلكتروني إلى أمانة جمعية الدول الأطراف على العنوان asp@icc-cpi.int.

ويجب إرفاق الوثائق التالية مع الطلب:

(1) خطاب التقدم للوظيفة يتضمن بياناً يوضح أسباب التقدم للوظيفة ودوافعه، بالإضافة إلى ملخص للخبرات ذات الصلة (بحد أقصى صفحتين، بتنسيق Word)

(2) السيرة الذاتية (بحد أقصى 6 صفحات، بتنسيق Word)

(3) خطابات توصية من مشرف، وزميل، وموظف تحت الإشراف (خطاب واحد (1) من كل منهم).

وإذا قُدّم الطّلب من قبل دولة طرف (أو مجموعة من الدول الأطراف)، وَجَب أن يكون مصحوبًا أيضًا بمذكرة شفوية تحدد بوضوح الدولة الطرف أو الدول الأطراف التي تقدّم الطلب.

وستقوم اللجنة الاستشارية المعنية بانتخاب المدعي العام بتقييم الطلبات وفقًا لمتطلبات الوظيفة.

وستقوم الأمانة بإبلاغ المتقدمين الذين ترى اللجنة الاستشارية أنهم غير مؤهلين بهذا القرار.

أما المتقدمون الذين ترى اللجنة الاستشارية أنهم مؤهلون، فسيتم نشر طلباتهم (البنود من 1 إلى 3 أعلاه) على الموقع الإلكتروني لجمعية الدول الأطراف.

وستقوم اللجنة الاستشارية بإجراء مقابلات مع جميع المتقدمين الذين تم اعتبارهم مؤهلين وتقييمهم. وسيتم إتاحة تقرير اللجنة الاستشارية بشأن مؤهلات المتقدمين للجمهور ونشره على الموقع الإلكتروني للجمعية.

سيخضع جميع المتقدمين الذين ترى اللجنة الاستشارية أنهم مؤهلون لعملية العناية الواجبة التي تجريها آلية الرقابة المستقلة («آلية الرقابة») وفقاً للقرار ICC-ASP/22/Res.3، المرفق الثاني. وتتضمن عملية العناية الواجبة قناة سرية لآلية الرقابة المستقلة لتلقي الادعاءات المتعلقة بسوء السلوك الموجهة ضد المتقدمين. وأي ادعاءات ترى آلية الرقابة المستقلة أنها ذات مصداقية وموثوقة وقابلة للتحقق قد

تؤدي إلى استبعاد المتقدم من أي نظر لاحق في العملية. وسيقوم مكتب جمعية الدول الأطراف بإبلاغ الدول الأطراف بأي نتائج سلبية توصلت إليها آلية الرقابة المستقلة ضد أحد المرشحين، في الحالات التي تؤدي فيها تلك المعلومات إلى استبعاد المرشح من النظر في ترشيحه. وسيتم حذف طلبات المرشحين المستبعدين من النظر في ترشيحهم من الموقع الإلكتروني للجمعية.

وسيُطلب من جميع المرشحين الذين ترى اللجنة الاستشارية أنهم مؤهلون المشاركة في اجتماعات مائدة مستديرة عامة لعرض ترشيحهم والإجابة على أسئلة الدول الأطراف والمجتمع المدني.

***